الصراع المدني ـ العسكري في المجتمع الاسرائيلي

Israeli Society and Its Defense Establishment; The Social and Political Impact of a Protracted Violent Conflict, London: Frank Cass, 1984, 152 Pages.

عندما نعرض لكتاب عن الصلة بين ما هو مدني وما هو عسكري في اسرائيل، فان أول ما سيطرق الذهن ذلك التداخل الغامض بين بنية لا تمتّ الى مجتمع المؤسسات المنفصل عن بنية الجيش، كما لا تمتّ، أيضاً، الى مجتمع الحكم العسكري المباشر. وفي واقع الحال، فان كتاباً يكتبه اسرائيليون حول هذا الموضوع سيتطرق الى اكثر من هذا، عندما نراه جامعاً لاتجاهات مختلفة تكاد ان تكون تمثيلاً مباشراً لاهتزاز الصورة الراكنة حول ثباتية الموقف التحليلي تجاه هذا الموضوع. ويكفي ان تكون هذه الاتجاهات ممثلة لعلم الاجتماع الاكاديمي (موشي ليساك وباروخ كميرلينغ وفيكتور عازاريا) والعلوم السياسية (يورام بيري ودان هوروفيتس واليكس مينتز) والجيش (حاييم بنيامين) حتى تكون تعبيراتها عن الاشكالية، بالنسبة الينا، مؤشراً الى اشكالية بنيوية، ومؤشراً، ايضاً، الى ان ثمة واقعاً هجيناً يستحق البحث فيه جدّياً؛ لأن هذا قد يعيد حسابات الصراع، ويبدي صوراً من الواقع ستحدث تغييراً في الفهم الاستراتيجي.

ان هذا الكتاب يجمع ستة أبحاث، لستة كتّاب اسرائيليين، نتناولها تباعاً.

«تناقضات العلاقات المدنية ـ العسكرية» (موشي ليساك)

يشير الكاتب موشي ليساك الى عدة تناقضات تسم العلاقة المدنية ـ العسكرية. الأول، انه على الرغم من ان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية قد اصبحت محوراً للتضامن في اسرائيل، فان القيم العسكرية لم تشكّل اسلوباً حياتياً لأية جماعة في اسرائيل. والثاني، انه على الرغم من التدخل الواسع من القطاع العسكري في مسائل السياسة الخارجية المتصلة بالدفاع، فان النظام السياسي الاسرائيلي يتميز بكونه متعدد الاحزاب. ويصوغ الباحث هذا التناقض بقوله ان تورط المؤسسة الاسرائيلية في مظاهر الامن القومي كافة لم يجعل اسرائيل حامية عسكرية. اما التناقض الثالث، فيتلخص في ان التعيين في المستويات العليا، وإن تأثر بالنخبة السياسية، فان مستويات الاحتراف، او الكفاءة، تطبق بشكل صارم في تقويم كفاءة الضباط الكبار. اما التناقض الرابع، فهو رؤية ان القوة الاقتصادية الكبرى في المؤسسة العسكرية لم تستغل لكي تصبح هذه المؤسسة جماعة ضغط اقتصادي ـ سياسي. والتناقض الخامس، والاكثر شمولية، مؤداه انه، على الرغم من وجود الحدود غير المنيعة بين القطاعين، العسكري والمدني، فان العلاقات القائمة وتقسيم العمل بينهما يعتمد على مبدأ خضوع القوات المسلحة للسلطة السياسية. واسترسل الكاتب في بحثه في تاريخ خضوع السلطة العسكرية لتلك السياسية، حيث عرض التعاون الذي تمّ في سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، ثم تطرق الى محاولات دافيد بن ـ غوريون اقتلاع التأثيرات الحزبية الضارة على القوات المسلحة بتقوية سلطة الاركان، ورئيسها، وخضوع رئيس الاركان، بشكل مطلق، لوزارة الدفاع ووزيرها (وقد كان هو، وقتئذٍ، وزيراً للدفاع ورئيساً لمجلس الوزراء)، وحاول فصل القوات العسكرية عن النظام الحزبي.